

PROVISIONAL

S/PV.3174

19 February 1993

ARABIC

UN Doc. S/PV.3174

FEB 24 1993

مجلس الأمن



محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، الساعة ١١/٠٠

(المغرب)	الرئيس :	السيد السنوسي
السيد نورونتسوف	الأعضاء :	الاتحاد الروسي
السيد يانيز بارنويغو		اسبانيا
السيد خان		باكستان
السيد ساردينبرغ		البرازيل
السيد عكهاي		جيبوتي
السيد بربوسا		الرأس الأخضر
السيد شين جيان		الصين
السيد مريميه		فرنسا
السيد بيفيرو		فنزويلا
السيد ديفيد هناي		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد أوبراين		نيوزيلندا
السيد إردوس		منغوليا
السيد ووكر		الولايات المتحدة الأمريكية
السيد ماروياما		اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : chief of the official records editing section, office of conference services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

تقرير لاحق من الأمين العام مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢) (S/25264 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ المجلس بأبني تلبية رسالة من ممثل كرواتيا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمدة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تلبية أيضا طلبا مؤرخا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣

من السفير دراغومير ديوكيتش لمخاطبة المجلس . وبموافقة المجلس ، أعتزم دعوته لمخاطبة المجلس في سياق مناقشة البند المعروف عليه .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتناهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة .

معروض على أعضاء المجلس التقرير اللاحق المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢)

الوارد في الوثيقتين S/25264 و Corr.1 .

أمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/25306 ، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال المشاورات

السابقة للمجلس .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : S/25062 و S/25288 ، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين في ٥ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ على التوالي موجّهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة : S/25193 و S/25218 و S/25237 ، التي تتضمن رسائل مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير و ١ و ٣ شباط/فبراير من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة الأولى موجّهة إلى الأمين العام والأخريان موجّهتان إلى رئيس مجلس الأمن : S/25222 التي تتضمن رسالة موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة ؛ و S/25246 ، التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير موجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول ممثل كرواتيا ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن حكومتي ممتنة للفرصة التي منحت لها للاعراب عن الموقف الرسمي لجمهورية كرواتيا بشأن التمديد المؤقت لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية (قوة الحماية) حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ . وسيتيح هذا وقتا كافيا لإجراء مفاوضات حقيقية بشأن جميع جوانب تشغيل القوة والتنفيذ الكامل لخطة فانس .

أود أن أشير الى رسالتي المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/25288) والموجهة الى الأمين العام وأن أؤكد مرة أخرى العناصر الأساسية التي يجب أن تستند اليها عمليات الأمم المتحدة مستقبلا في جمهورية كرواتيا وهي : نزع السلاح الكامل في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة و "المناطق الوردية" : العودة الطوعية للاجئين : مراقبة الحدود الدولية لكرواتيا : اتخاذ تدابير بناء الثقة كجزء من عملية اعادة ادماج تلك المناطق بدولة كرواتيا ومجتمعها : حماية حقوق الأقليات القومية وحقوق الإنسان الأخرى .

إن جمهورية كرواتيا مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٠٢ (١٩٩٣) كخطوة أولى في عملية نزع السلاح التي سيتم ارساؤها بالكامل عن طريق تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٦٢ (١٩٩٢) و ٧٦٩ (١٩٩٢) والتي ستتيح التوصل الى حل سياسي شامل تحت اشراف المؤتمر المعني بيوغوسلافيا سابقا . وتعتقد كرواتيا أن قرارات مجلس الأمن ذات أهمية حاسمة لوقف العدوان الذي يشن ضد بلدي . إن حكومة كرواتيا واثقة تماما من أن القرارات التي سيتخذها هذا الجهاز في المستقبل ستزيد من مصداقية عملية قوة الحماية وتمدها بآليات فعالة تمكنها من بلوغ كل الأهداف المتوخاة في خطة فانس . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الضمانات الدولية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن تتسم بأهمية قصوى بالنسبة لإقرار السلم في جمهورية كرواتيا وكذلك في جمهورية البوسنة والهرسك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للقرار المتخذ في وقت سابق في هذا الاجتماع أَدعو السفير دراغومير ديوكيتش الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد ديوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قبلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بخطة فانس وتأييدها تأييدا تاما وبذلت الجهود لتنفيذها بالكامل . وقد وفّت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جانبها بجميع الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الخطة ، ولكن هناك حاجة الى بذل مزيد من الجهود لكي يحذو الموقعون الآخرون نفس الحذو .

لقد أثبتت عملية حفظ السلم التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة للحماية (قوة الحماية) جدواها وأرست بذلك الشروط الأساسية المسبقة لحسم كل المسائل المعلقة . وتؤيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية توسيع نطاق عمليات قوة الحماية وتطالب بقوة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٠٢ (١٩٩٣) تنفيذا كاملا .

لقد تمثل موقفنا منذ البداية في أنه لا يمكن التوصل الى حل دائم وعادل إلا عن طريق الحوار بين الأطراف المعنية بشكل مباشر والاحترام المتبادل لمصالح الآخرين والتعاون وحسن النية السياسية .

كما سنواصل في المستقبل المشاركة في مؤتمر جنيف على الرغم من الجزاءات المجحفة المفروضة علينا من جانب واحد والتي تعاقب أمة بأسرها والتي نتوقع أن ترفع قريباً .

أود أن أذكر بأن خطة فانس تنص على ما يلي :

"رهننا بموافقة المجلس ، ستبقى العملية في يوغوسلافيا ريشما تتحقق للصراع تسوية بفضل المفاوضات" . (S/23280 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٥)

حتى أن الأمين العام كان أكثر دقة في تقريره المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ حين قال :

"لن يتم سحب قوة الأمم المتحدة قبل ايجاد تسوية سياسية شاملة للآزمة اليوغوسلافية" . (S/23513 ، الفقرة ٩ (أ))

لم يتسن تحقيق تلك الأهداف بعد . ولا تزال المفاوضات بشأن تسوية شاملة للآزمة اليوغوسلافية جارية في اطار المؤتمر الدولي ، ويعد السلم شرطاً أساسياً مسبقاً لنجاحها . هذا فضلاً عن أن السكان المحليين في كرايينا بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى الى قوة الحماية . لهذه الأسباب فإن استمرار دور قوة الحماية أساسي في هذه المرحلة الحاسمة .

لقد كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتوقع أن تمدد ولاية قوة الحماية لفترة طويلة بدلاً من فترات مؤقتة قصيرة . فالأهداف الأساسية لولاية قوة الحماية تتمثل في حماية السكان المحليين في المناطق المشمولة بالحماية وتهيئة ظروف يسودها السلم والأمن لتيسير المفاوضات بشأن التسوية الشاملة للآزمة اليوغوسلافية .

إن مسؤولية عدم تنفيذ خطة السلم تقع بالدرجة الأولى على عاتق جمهورية كرواتيا التي شنت مؤخراً هجوماً عسكرياً على المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، وانتهكت وقف إطلاق النار في مناسبات عديدة وتسلمت المجموعات الإرهابية التابعة لها الى المناطق المشمولة بالحماية وجمعت قواتها على الحدود المتاخمة للمناطق المشمولة بالحماية .

يمثل عدوان الجيش الكرواتي على المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وعلى قوة الحماية والسكان المدنيين الصربيين انتهاكا صارخا لخطة فانس للسلام ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرارين ٧٢٤ (١٩٩١) و ٧٦٢ (١٩٩٢) . وقد عرض ذلك للخطر حقا مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على الدفاع عن السكان وكفالة السلم في الأراضي المشمولة بحمايتها .

وعلاوة على ذلك ، تجاهلت جمهورية كرواتيا تجاهلا تاما القرار ٨٠٢ (١٩٩٢) ، آخر قرار اتخذه مجلس الأمن ، وكذلك البيان الرئاسي الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والمطالب الواردة فيهما - بالكف فورا عن جميع الأنشطة العسكرية وسحب جيشها الى مواقعها الأصلية .

وعلى العكس من ذلك تماما ، واصلت عدوانها وصعدته ضد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . ووصل الأمر بالرئيس توجمان الى حد الإعلان على الملأ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أن القوات الكرواتية ستواصل عملياتها وتحتل المزيد من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، نود أن نذكر بأن مجلس الأمن قد تعهد بالنظر :

"فيما يلزم اتخاذه من خطوات أخرى لكفالة تنفيذ القرار ٨٠٢ (١٩٩٢) وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا تاما" . (S/PV.3165 ، ص ٧)

إن هذه التطورات والعمليات الاستفزازية المسلحة المستمرة التي تقوم بها جمهورية كرواتيا تمثل عقبة خطيرة أمام نزع السلاح الكامل للمناطق المشمولة بالحماية وتنفيذ خطة السلم .

ويتعرض الصربيون في الأجزاء التي يسيطر عليها الجيش الكرواتي من المناطق المشمولة بالحماية لعملية "تطهير إثني" منتظمة ذات أبعاد هائلة بالنسبة لحجم الإقليم وعدد السكان . ففي منطقة سلافونيا الغربية وحدها تم "تطهير" ١٨٠ قرية بالكامل من الصربيين مما أدى الى طلب أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ صربي من كرواتيا اللجوء الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية .

وما من شك في أن السياسة الحالية التي تنتهجها جمهورية كرواتيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التوصل الى حل سلمي ودائم للأزمة اليوغوسلافية . ولم يعد ضحايا هذه السياسة من الصربيين فقط وإنما تعدى الأمر الى المسلمين وقوات الأمم المتحدة أيضا .

منذ اندلاع الصراع و ٦٠ ٠٠٠ جندي من الجيش الكرواتي يشتركون اشتراكا نشيطا في الحرب في
إبوسنة والهرسك على نحو ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة . والواقع أن
كرواتيا وسعت نطاق سلطتها الى أراضي البوسنة والهرسك الواقعة تحت احتلالها .

لقد انتهكت جمهورية كرواتيا صراحة حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٧١٢ (١٩٩١) . والأراضي الكرواتية تستخدم أيضا في تمرير الأسلحة للكرواتيين والمسلحين في البوسنة والهرسك . لقد جرى توثيق ذلك ونقله من جانب وسائل الإعلام العالمية ، والعديد من المراقبين المستقلين والمنظمات الدولية .

والرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جمهورية كرواتيا أثارت قلقا جديا بشأن نوايا واستعداد جمهورية كرواتيا لاحترام التزاماتها بموجب خطة فانس للسلام . فني هذه الرسالة اقترح الرئيس توجمان على الأمم المتحدة أن تتخذ :
"خطوات فعالة تماثل تلك المتخذة في حالة العدوان على الكويت وفي حالة الصومال الراهنة ."

وأن :

"تأذن لقوة الأمم المتحدة للحماية بالنهوض بمهمتها ضمن نطاق خطة فانس ، باستعمال

القوة كذلك عند الضرورة" . (S/24934 ، الفقرة ٦)

هذه المواقف تمثل تحولا واضحا عن الالتزامات والتعهدات التي ابلشتت عن خطة فانس للسلام . فالمقترحات الواردة في الرسالة محفوفة بمخاطر جسيمة بالنسبة للحالة في الميدان ويمكن أن تعرّض تنفيذ خطة السلام لمزيد من الخطر .

والسياسة الحالية التي تنتهجها كرواتيا لا تتعارض فقط مع خطة السلام ، بل تتحدى أيضا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ولا بد أن نذكر أيضا بأن الرئيس توجمان ، في رسالته المؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ والموجهة إلى الأمين العام ، قبل بالكامل ودونما أي شرط مفهوم الأمين العام وخبطته التي حددت الحالة والمناطق التي سيتم فيها وزع قوات الأمم المتحدة . فقرار مجلس الأمن ٧٤٠ (١٩٩٢) المؤرخ في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ أحاط علما بأن قبول الرئيس توجمان غير المشروط قد عمل على إزالة عقبة من طريق وزع عملية صيانة السلام .

وغالبا ما كان يجري إغفال دور جمهورية كرواتيا في المداولات التي اضطلع بها مجلس الأمن وتجاهل مسؤوليتها . ونتيجة لذلك ، شجعت جمهورية كرواتيا على المضي في سياستها وممارستها للأعمال العدوانية ، وهو أمر اتضح مؤخرا بصورة لا لبس فيها .

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يترك هذه السياسة تستمر دون رد حاسم . فالمجلس ملزم باتخاذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك تلك التي يتوخاها الفصل السابع من الميثاق ، لحمل جمهورية كرواتيا على احترام ميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وإذا كان المجلس يسعى حقا للمساهمة في حل سلمي للأزمة اليوغوسلافية ، فيتعين عليه اتخاذ موقف محايد من جميع أطراف الصراع . وإن لم يفعل ذلك ، فإنه قد يقوّي من التطلعات الصريحة لكرواتيا في اللجوء إلى الخيار العسكري وجعل الحل السلمي أبعد منألا من أي وقت مضى .

لقد أعلنت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في مناسبات عديدة أنها ستمثل امثالا صارما لجميع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . وبالتالي ، فإنها ستحترم وستفي بجميع الحقوق والالتزامات التي تعهدت بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية إزاء أراضي كرايينا التي وضعت تحت حماية المنظمة العالمية في إطار عملية حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعتبر أن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية كان يجب أن تُمدد لمدة عام ، بيد أننا ، في الوقت الراهن ، نؤيد المقترح الوارد في مشروع القرار بتمديدها حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ . ونأمل أن تتهياً الظروف الضرورية في غضون ذلك لكي يجري تمديد قوة الأمم المتحدة للحماية ، كما توخّئت الخطة ذلك ، ريثما يتم التوصل إلى حل سلمي شامل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أفهم أن المجلس على استعداد للمضي في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، فسأعتبر أن هذا هو واقع الحال .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

قبل أن أطرح مشروع القرار على التصويت ، أود أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد مريميه (فرنشا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طوال العام الماضي ، سعت قوة الأمم المتحدة للحماية جاهدة للحفاظ على السلم في كرواتيا في ظل ظروف بالغة الصعوبة . وطوال الشهور الستة الماضية ، وفرت الحماية في بيئة عدائية لتوصيل المساعدة الإنسانية في البوسنة والهرسك . وطوال الأسابيع القليلة الماضية ، عملت على منع امتداد الصراع إلى مقدونيا . وبالتالي فإن المهام الموكولة إليها مهام هائلة . ومما يؤسف له ، أن النتائج لم تكن دوماً متطابقة مع توقعات المجتمع الدولي . وهذه الصورة المشوشة ينبغي ألا تسمح لنا بنسيان الطريقة المثلثي التي عمل بها الرجال الذين التزموا القيام بهذه العملية . إنهم يقومون بذلك كل يوم وهم يتعرضون لخطر الموت . ومن جانبنا ، فإننا نعرف تلك الأخطار حق المعرفة منذ أن مُنيت الممرزة الفرنسية بخسارة ١٢ فرداً من أفرادها . ولذلك ، أود بادئ ذي بدء أن أشيد بشجاعة ذوي الخوذ الزرق العاملين في صفوف قوة الأمم المتحدة للحماية وأن أشيد بذكرى الذين سقطوا قتلى .

هذه الملاحظات الأولية تبين لماذا كان أمن القوات يمثل اعتباراً له أولويته بالنسبة لحكومتني عندما أثيرت مسألة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية . فالأحداث المأساوية التي وقعت في كرواتيا في الأسابيع القليلة الماضية عززت شعورنا بأن ثمة حاجة ماسة لإعطاء هذه القوة الأساس القانوني والوسائل العسكرية التي تكفل لها الدفاع عن النفس بصورة فعالة . وكنا نفضل أن يجري ذلك على أساس دائم . وإذا ما أخذنا الظروف بعين الاعتبار ، فإننا ندرك أن تمديد ولايتها لستة أسابيع هو الخيار الوحيد المتاح للمجلس . إلا أنه لم يخطر على بالنا أن نمدد الولاية الحالية في صيغتها القائمة ، ولو لفترة انتقالية وجيزة .

وبوحي من تلك الروح اقترح وفد بلادي مشروع قرار مضمونياً وطموحاً يضع قوة الأمم المتحدة للحماية في إطار الفصل السابع من الميثاق ويقترح عدداً من التدابير الملموسة الرامية إلى ضمان مزيد من الاستقرار في المناطق التي تم فيها وزع قوة الأمم المتحدة للحماية . وفيما يتعلق بالإشارة إلى الفصل السابع ، فإنني أؤكد مرة أخرى أن فكرتنا لا تقضي بتغيير طبيعة القوة ، إلى تحويلها من حفظ السلم إلى صنع السلم . إن دافعنا الوحيد هو اعتبارات الأمن الوقائي . وهذا ينعكس ، في الواقع ، في نص مشروع القرار المعروض على المجلس .

.. يأمل وفد فرنسا أن يعتمد المجلس هذا النهج وأن ينعل ذلك بالإجماع . وبذلك فإنه يقدم دليلا صارخا على تضامنه مع جنود قوة الأمم المتحدة للحماية الذين يقومون بتنفيذ قراراته في الميدان . وفي الوقت نفسه ، فإن ذلك من شأنه أن يبعث للأطراف المعنية بإشارة عن عزمه على ضمان احترام قراراته .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت حكومة

بلادي تشعر بقلق بالغ حيال استمرار القتال في بقاع عديدة من يوغوسلافيا السابقة ولا سيما حيال احتدام القتال مؤخرا في كرواتيا . وأود أن أعرب أيضا عن عميق الأسى الذي انتاب حكومة بلادي حيال الخسائر التي تكبدتها قوات الأمم المتحدة ، وبخاصة تلك التي تكبدتها المفزة الفرنسية . والتي اتسمت بطابع بالغ الخطورة .

ونرى أن الضرورة المطلقة تقتضي أن نوفر الاحترام والحماية لقوات الأمم المتحدة في الميدان . وهذا ، في رأينا ، يبرر تماما التغييرات الواردة في مشروع القرار هذا ، والتي ، كما يقول السفير الفرنسي ، لا تستهدف إلا الدفاع عن النفس ، وهي ، في رأينا ، مبررة تماما .

ونؤيد أيضا تمام التأييد الولاية السياسية الجديدة التي اقترح الأمين العام اعطاءها للرئيسي اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ونالت تأييد المجلس . ومن الضروري أن نكفل التقيّد الكامل بقرار مجلس الأمن ٨٠٢ (١٩٩٣) ، سواء من حيث انسحاب القوات الكرواتية ، أو من حيث اعادة وضع الأسلحة الثقيلة تحت إشراف الأمم المتحدة .

ونحن نأمل في أن تنفضي المحادثات التي يجريها السيد فانس واللورد أوين حاليا الى إحراز تقدم بشأن تنفيذ خطة فانس ، وفي هذا الإطار ، الى تحديد مركز كرايينا ضمن جمهورية كرواتيا - وسأكرر هذه العبارة لانني سمعت من أحد المشتركين في هذه المناقشة عبارة تعني ضمنا شيئا مختلفا - ضمن جمهورية كرواتيا .

إن أوجه الصلة بين ما يجري في البوسنة والهرسك وما يجري في كرواتيا تتجلى على نحو متزايد . فإحراز تقدم في عملية السلم في البوسنة والهرسك يتسم بنفس طابع الاستعجال الذي يتسم به تنفيذ خطة فانس في كرواتيا ؟ واعتقد أن التجديد المقبل للولاية الذي توخيناه حتى نهاية آذار/مارس ، سيكون لحظة حاسمة في هذا الصدد .

وأخيرا ، أود أن أقول إن حكومتي تؤيد تأييدا قويا اقتراح الأمين العام بتمويل جميع عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة على الأساس الكامل للأنصبة المقررة للأمم المتحدة . فحفظ السلم ، في رأينا ، مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي برمته ، وينبغي أن يموله أعضاء الأمم المتحدة كافة .

السيد يانيز بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي في جلسة للمجلس هذا الشهر ، أود أن أبدأ بتهنئتك ، سيدي ، على الطريقة اللبقة والفعالة التي تديرون بها مناقشاتنا . نود أيضا أن نعرب للسفير هاتانو ، ممثل اليابان ، عن تقديرنا لطريقة ادارته أعمال المجلس في كانون الثاني/يناير .

كما نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الممتاز (S/25264) الذي يصف بصورة واضحة ومتوازنة وواقعية الحالة الصعبة التي تواجهها قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك على حد سواء . لقد أعد التقرير قبل بضعة أيام من انتهاء ولاية قوة الحماية ، كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢) .

ويؤيد وفد بلدي ، بصورة عامة ، الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره . ونعي تماما الحاجة الى ارساء أساس متين لتجديد ولاية قوة الحماية في كرواتيا وفي البوسنة . والهرسك ولذا ، نؤيد تمديد ولاية قوة الحماية لفترة مؤقتة تنتهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ . ويحدونا راسخ الأمل في أن توتي ، قبل هذا التاريخ ، ثمار المحادثات الجارية بقيادة رئيسي اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بين ممثلين عن جمهورية كرواتيا وممثلين عن الصربيين الذين يعيشون في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وفي المناطق المتاخمة في كرواتيا .

اننا نذكر الأطراف بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها في هذا الصدد ، وبأن عليها أن تنفذ تنفيذًا كاملاً جميع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، بما في ذلك أحدثها عهدا ، أي القرار ٨٠٢ (١٩٩٣) . كما نشدد أيضا على وجوب أن تتعاون بالكامل مع السيد فانس واللورد أوين اللذين نؤيد بلا تحفظ جهودهما الدؤوبة الرامية الى تحقيق اتفاق ، على وجه السرعة ، يرمي الى ضمان التقيد الكامل بخطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في كرواتيا .

في غضون ذلك ، وبالنظر الى الأحداث المفجعة التي وقعت مؤخرا في كرواتيا ، تتشاطر حكومتني قلق الأمين العام والبلدان التي نشرت قوات في كرواتيا ، ونؤيد القرار القاضي باتخاذ التدابير الضرورية لضمان أمن أفراد قوة الحماية ولضمان أقصى درجات الاحترام من جانب جميع الأطراف لقوة في أداء مهامها .

وليست الحالة في البوسنة والهرسك ، بأقل إثارة للقلق ، وهذا ما جاء في تقرير الأمين . فأهالي تلك الجمهورية يتعرضون لمشاق مروعة يظيد من تفاقمها الآن الصعوبات والقيود غير المقبولة المفروضة من جانب مختلف الأطراف على إيصال المساعدة الإنسانية من جانب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبمساعدة قوة الحماية .

اننا نعلن بعزم أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة يجب أن تنفذ بشأن ولاية قوة الحماية وعملياتها في تلك الجمهورية . ويجب على الأطراف وجميع المعنيين الآخرين ؛ في جميع الأوقات ، احترام حرية التحرك غير المقيدة لقوات الحماية . إن كتيبة المشاة التي قدمتها اسبانيا كإسهام في الجهود التي تبذلها قوة الحماية في البوسنة والهرسك تقوم بعمل جدير بالثناء يتمثل بحماية قوافل المساعدة الإنسانية ، ويجري هذا في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة .

وتود حكومتي أن تذكر بجلاء أن أمن أفراد قوة الحماية يجب أن يُضمن بالكامل . ويجب أن ندين أية تدابير أو إجراءات تتخذها أطراف الصراع ، من شأنها أن تعرقل أو تعرض للخطر إيصال المساعدات الإنسانية ، بما في ذلك تهديد أرواح الذين يحاولون مساعدة السكان المدنيين . وقد جرى التأكيد على ذلك مرارا في مختلف البيانات الصادرة عن مجلس الأمن في الأسابيع الماضية .

أخيرا ، نوافق على توصية الأمين العام بأنه اعتبارا من التجديد المقبل لولاية قوة الحماية عقب الفترة المؤقتة هذه ، تمول جميع أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا سابقا من الأنصبة المقررة لجميع الدول الأعضاء وفقا لجدول الأنصبة المقررة الموضوع لعمليات حفظ السلم .

لجميع هذه الأسباب ، سنصوت تأييدا لمشروع القرار S/25306 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي

وجهها الي .

السيد شُن جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بادئ ذي بدء ،

اسمحوا لي ، سيدي ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير . وانني لعلني ثقة في أنكم ستوجهون أعمال مجلس الأمن هذا الشهر بنجاح بفضل ما تتمتعون به من خبرة ثرية وحكمة وموهبة .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لتقديم الشكر إلى سعادة السيد يوشيو هاتانو ، الممثل الدائم لليابان ، على أدائه الباهر في توجيهنا لدى الاضطلاع بالمهام الموكولة إلى مجلس الأمن الشهر الفائت . لقد مر عام تقريبا منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٤٢ (١٩٩٢) الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا سابقا . لكنه من المؤسف اننا لا نزال نشهد هناك تصعيدا للصراع المسلح ، وزيادة حادة في عدد المشردين . وفي الوقت ذاته ، لا تزال تعرقل جهود الاغاثة الانسانية ، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات ، وإلى مزيد من المعاناة . ونود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء هذه الحالة .

إن وفد الصين يقدر التقرير الأخير الذي أدمه الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ٧٤٢ (١٩٩٢) ، ويوافق على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لفترة مؤقتة تنتهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ . ونأمل أن يجري رئيسا اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، خلال هذه الفترة ، مشاورات كاملة مع جميع الأطراف المعنية ، وأن يحرزا تقدما مبكرا بشأن حل سياسي تفاوضي لمسألة يوغوسلافيا السابقة . وفي الوقت ذاته ، نشعر بقلق بالغ إزاء تعرض سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية لخطر دائم . ونحن نتنهم أيضا المشاغل التي أعربت عنها الدول المساهمة بقوات في هذا الصدد .

ولذلك فإننا نؤيد اتخاذ الأمين العام ، بالتشاور مع الدول المساهمة بقوات ، التدابير اللازمة لتعزيز أمن أفراد قوة الحماية . وفي هذه الأثناء نحث جميع الأطراف في الصراع على التعاون مع قوة الحماية من أجل ضمان سلامة أفرادها .

وانطلاقاً مما قلته آنفاً وباعتبار أن البلد المقدم لمشروع القرار ذكر مراراً أن الغرض من الاستناد في مشروع القرار هذا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو اتخاذ التدابير لزيادة قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على الدفاع عن نفسها بالقدر الكافي ، فإن الوفد الصيني سيصوت لصالح مشروع القرار هذا . ومع ذلك ، لا بد أن نشير إلى أن قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا هي عملية حفظ سلام ، وأن الفصل السابع لم يستخدم كسند لا في القرار ٧٤٣ (١٩٩٢) ولا في القرارات اللاحقة المتصلة بهذه المسألة . كما أن التقرير الحالي للأمين العام لا يتضمن أي طلب كهذا . وفيما يتعلق بسلامة أفراد قوة الحماية ، فإن هذه المسألة يمكن حسمها عن طريق توسيع نطاق مفهوم الدفاع عن النفس وقواعد الاشتباك واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة دون الاستناد إلى الفصل السابع . ولذلك نود أن نعرب عن تحفظنا على الاستناد إلى الفصل السابع في مشروع القرار هذا . ونود أن نسجل في المحضر فهمنا بأن الاستناد إلى الفصل السابع في مشروع القرار هذا يعد حالة استثنائية ولا يمثل بالتالي سابقة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مستقبلاً .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان اعتماد مجلس الأمن

لمشروع القرار المعروض عليه لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية (قوة الحماية) لفترة مؤقتة ينبغي ، في رأي الاتحاد الروسي ، أن يبعث رسالة واضحة إلى جميع الجهات المعنية في الصراع الدائر في إقليم يوغوسلافيا السابقة مفادها أن الأمم المتحدة تعارض بقوة استمرار الاقتتال وازدحام المزيد من الدماء وانها تحبذ تحقيق تسوية سلمية عاجلة .

وفي هذا الصدد ، نعتقد أن الطلب الوارد في مشروع القرار بالعمل على سرعة تنفيذ القرار ٨٠٢

(١٩٩٣) والقرارات الأخرى التي اعتمدها مجلس الأمن من قبل يحظى بأهمية بالغة . ولا بد أن نذكر بأن القرار

٨٠٢ (١٩٩٣) يعلن بوضوح أن من الضروري ليس فقط وقف الأنشطة العدائية التي تمارسها القوات المسلحة

الكرواتية داخل المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة أو في المناطق المجاورة ، بل أيضا انسحاب القوات المسلحة الكرواتية من تلك المناطق . وبالطبع ، من الضروري أن تتقيد جميع الأطراف ببقية أحكام خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في كرواتيا وأن تمتثل لها .

وما برحنا نحاول بشكل مستمر التأثير بشكل متوازن على جميع المعنيين في الأزمة اليوغوسلافية من أجل تسويتها على وجه السرعة . ونحن نعتقد أنه إذا أخفقت كرواتيا في تلبية المطالب الواردة في القرار ٨٠٢ (١٩٩٢) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ، فإنه ينبغي أيضا تطبيق الجزاءات على كرواتيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ويود الوفد الروسي أن يشير إلى أن الشرط المسبق الهام لإبقاء قوات الأمم المتحدة في مواقع انتشارها هو ضمان سلامة أفرادها . ومن دواعي الأسف الشديد أن نلاحظ وقوع ضحايا بين صفوف جنود قوة الأمم المتحدة للحماية ، بما فيهم أفراد من روسيا . ولذلك من المؤاتي واللازم أن يتضمن مشروع القرار أحكاما ترمي إلى منع أية محاولات للاعتداء على أرواح الذين يلبسون الخوذ الزرق أو على ممثلي الأمم المتحدة الآخرين المسؤولين عن الاضطلاع بمهمة انسانية في غاية النبل .

وما برح الاتحاد الروسي ، طيلة الصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة ، يشارك بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق تسوية سلمية . وتزعم روسيا أن تبذل كل ما يلزم لكفالة أن تؤدي المرحلة الحالية للمفاوضات التي يقودها الرئيسيان المشاركان لعملية جنيف ، السيد سايروس فانس واللورد أوين ، إلى خاتمة ناجحة تمكنا من أن نحدد في أقرب وقت ممكن دور قوات الأمم المتحدة فيما يتعلق بشروط هذه التسوية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة

. S/25306

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اسبانيا ، باكستان ، البرازيل ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، الصين ، فنزويلا ، فرنسا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . ومن ثم يكون مشروع القرار

قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٨٠٧ (١٩٩٣) .

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في القائمة . بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من

نظرة في البند المدرج على جدول أعماله .

وسيأتي مجلس الأمن المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥